عززت الولايات المتحدة حشودها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بإرسال قاذفتين جديدتين، مع اقتراب ذكرى اغتيال قاسم سليماني، وسط تخوف من انتقام إيراني يُتوقع أن يتبعه رد أميركي، لتتصاعد المخاوف في العراق من أن يكون ملعباً لهذا التصعيد في الأيام المقبلة

أميركا ـ إيران: تصاعد الأجواء الحربية

واشنطن تحشد في المنطقة قبل ذكرى اغتيال سليماني وطهران تحذرها

مليشيات من «الحشد» تحضر لتظاهرات في 3 يناير (محمد صواف/فرانس برس)

واشنطن، بغداد ـ **العربي الجديد**

تتصاعد الأجواء الحربية بين الولايات المتحدة وإيران، وملعبها الشرق الأوسط، وتحديداً العراق المتخوف من أي عمل ضد المصالح الأميركية في البلاد قد ترد عليه واشنطن بعمل عسكري. وفي وقت تعزز فيه واشنطن من ترسانتها في المنطقة، كانت طهران توجه تهديدات بأنها ستدافع عن مصالحها وأمنها مع عدم سعيها للحرب، وإصرارها على إخراج القوات الأميركية من المنطقة.

وبرز في هذا السياق، إعلان القيادة المركزية الأميركية، مساء الأربعاء، إرسال قاذفتي قنابل إضافيتين من طراز «B-52» إلى الشرق الأوسط بهدف «ردع العدوان». وقالت القيادة في بيان نشر على موقعها الإلكتروني إن «قاذفتي القنابل أقلعتا من قاعدة مينوت الجوية في ولاية داكوتا الشمالية وحلقتا اليوم (الأربعاء) في سماء الشرق الأوسط». وأوضحت أن هذه الخطوة هي «للتأكيد على التزام الجيش الأميركي بالأمن الإقليمي ولإظهار قدرته الفريدة على نشر قوة قتالة ساحقة وفي غضون مهلة قصيرة». وأضاف البيان أن نشر القاذفتين «يوجه رسالة واضحة ورادعة إلى كل من ينوي إلحاق الأذى بالأميركيين أو بمصالح واشنطن»، معلناً أن هذه المهمة هي «ثالث عملية انتشار لقاذفة القنابل من طراز B-52 في منطقة عمليات القيادة المركزية الأميركية في الأيام الـ45 الأخيرة». بدورها، ذكرت صحيفة «ذا هيل» الأميركية أن نشر القاذفتين جاء لردع إيران وسط التوترات معها. وأضافت أن استعراض القوة هذا يأتي في وقت يخشى فيه مسؤولو الأمن القومي من تخطيط إيران للرد في الذكرى السنوية الأولى للغارة الجوية التي أمرت بها الولايات المتحدة وقتل فيها قائد «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني قرب مطار بغداد في 3 يناير/كانون الثاني الماضي.

مقابل هذه الرسائل الحربية، يسود انقسام داخل وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) حول مستوى التهديد الحالي من إيران والمليشيات الموالية لها، وفق ما نقلت قناة «سي أن أن» عن مسؤولين أميركيين لم تسمهم أمس، لافتين إلى أن التوتر مرده معلومات استخباراتية بأن طهران تخطط لمهاجمة القوات الأميركية، لكن من دون معلومات مؤكدة عن هجوم إيراني وشيك.

ونقلت «سي ان أن» عن مسؤولين في البنتاغون أن وزير الدفاع الأميركي بالوكالة، كريستوفر ميلر، قرر سحب حاملة الطائرات «نيميتز» من مياه الخليج لخفض التوتر مع إيران. وأضافت أن «ميلر قرر الأربعاء، سحب حاملة الطائرات المذكورة وإرسالها خارج المنطقة، في إشارة صريحة لخفض التصعيد مع إيران... وقبل استدعاء ميلر لحاملة الطائرات، التي كان من المقرر أصلاً أن تغادر منطقة الخليج، ضغط قائد القيادة المركزية للجيش الأميركي الجنرال كينيث ماكنزي، من أجل تمديد مهمتها هناك».

وأكد المسؤولون وفق الشبكة أن البعض في إدارة الرئيس المنتهية ولايته، دونالد ترامب، يبالغ في تصوير تهديد إيران واحتمال شنها هجوماً انتقاماً على مقتل سليماني.

مقابل ذلك، كان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف يتهم أمس الخميس الولايات المتحدة بمحاولة إيجاد ذريعة لشن هجوم على بلاده، متعهداً بأن طهران ستدافع عن نفسها. وقال ظريف في تغريدة على «تويتر»: «الرئيس دونالد ترامب وحاشيته يضيعون مليارات لإرسال مقاتلات B-52 وأساطيل إلى منطقتنا. المعلومات القادمة من العراق تشير إلى مخطط لاختلاق ذريعة للحرب». وأضاف «إيران لا تسعى للحرب لكنها ستدافع بشكل صريح ومباشر عن شعبها وأمنها ومصالحها الحيوية». في السياق، قال رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري في تصريحات أمس إن جريمة اغتيال سليماني «لا تسقط بالتقادم، ونتوعد الجناة بانتقام قاس»، معلناً «أننا سنواصل وبشكل مضاعف مهمة إخراج القوات الأميركية من المنطقة».

أرسلت واشنطن قاذفتي قنابل إضافيتين إلى الشرق الأوسط

ظريف: إيران لا تسعى للحرب لكنها ستدافع عن أمنها ومصالحها

في هذه الأجواء، يسيطر الخوف في العراق من أن يتحول إلى ساحة للصراع، خصوصاً أن مليشيات قريبة من إيران في «الحشد الشعبي»، تحشد لتظاهراتٍ «مليونية» في 3 يناير الحالي، في ذكرى مقتل سليماني والقيادي في «الحشد» أبو مهدي المهندس. ودعا رئيس تحالف «الفتح» الجناح السياسي لفصائل «الحشد الشعبي»، هادي العامري، إلى التظاهر في ذكرى اغتيال سليماني والمهندس، مطالبا خلال كلمة بحفل تأبيني بمناسبة مرور عام على الحادث، الجميع إلى المشاركة الواسعة والفاعلة في الاحتجاجات المقرر أن تجري في الثالث من الشهر الحالي.

وفي السياق، قال مصدر من هيئة «الحشد الشعبي» لـ«العربي الجديد»، إن «بعض الفصائل مثل النجباء وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، سعت للحصول على موافقات أمنية من أجل إقامة تظاهرات في 3 يناير بالقرب من السفارة الأميركية، إلا أن رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي أمر برفض كل هذه الطلبات»، موضحاً أن «الفصائل وقادتها اتفقوا على عدم تجاوز حدود ساحة التحرير وسط بغداد، وأن التظاهرة لن تتحول إلى اعتصام».

في هذا الوقت، تواصل القوات العراقية جهود تأمين بغداد، وتحديدا المنطقة الخضراء ومحيطها، حيث مقر السفارة الأميركية وبعثات دبلوماسية أخرى، إلى جانب المؤسسات الحكومية ومبنى البرلمان والقصر الرئاسي، مع اتخاذ سلسلة إجراءات جديدة في محيط قاعدة عين الأسد غربي الأنبار، وقاعدة فيكتوريا الملاصقة لمطار بغداد الدولي غربي العاصمة، تضمنت إقامة شريط أمني عازم بمحيط القاعدتين ومنع الاقتراب منها، وإناطة ذلك بوحدة خاصة من قوات الجيش العراقي.

وكشف مسؤول عسكري عراقي في قيادة العمليات المشتركة في بغداد، لـ«العربي الجديد» عن تحذير أميركي جديد بالرد على أي هجوم صاروخي يستهدف المصالح الأميركية سواء كانت السفارة أو غيرها. وقال إن قائد القيادة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط، الجنرال كينيث ماكنزي، وفي زيارته الأخيرة إلى بغداد في 20 ديسمبر/كانون الأول الماضي، أبلغ رئيس أركان الجيش عبد الأمير يار الله بأنهم سيردون بشكل مباشر وخلال ساعات على أي اعتداء صاروخي تتعرض له المصالح الأميركية في العراق سواء كانت السفارة أو المعسكرات التي تستضيف القوات الأميركية، وهو ما دفع السلطات العراقية للاستنفار للحيلولة دون وقوع هجوم آخر، لافتاً إلى أن الأميركيين «سيستهدفون مقرات معسكرات لفصائل بالحشد الشعبي على الأغلب في حال تم الرد على أي هجوم جديد تتعرض له مصالحهم».

ولفت إلى أن الأيام الثلاثة المقبلة ستكون حاسمة في قضية تهديد الجماعات المسلحة الحليفة لإيران بشن هجمات صاروخية على المصالح الأميركية في المنطقة الخضراء ومطار بغداد، متحدثا عن إصدار الكاظمي توجيهات صارمة والتلويح بعقوبات مشددة بحق المسؤولين الأمنيين الذين سيسجل خرق أمني في مناطق انتشارهم.

للحديث تتمة...

2021... شرارة أمل باقية

ناصر السهلي

هو إذاً العام الجديد 2021، تحدّياته ليست مقتصرة على أمّةٍ دون غيرها، مع اختلاف الانشغالات، التي يبدو وباء كورونا على رأسها في المشتركات. فالوباء اختلط بالسياسة، وبمخاوف الحكومات الديمقراطية الغربية من تراجع ثقة شعوبها فيها، وبالأخص بانتشار نظرية المؤامرة، والتي زادتها الانتخابات الأميركية الأخيرة. صحيح أنّ أخطاء كثيرة ارتُكبت في مواجهة الجائحة في 2020، أوروبياً وأميركياً، لكنها لم تُكنس تحت السجادة، بل ووجهت بسلطتي التشريع والصحافة الحرة، وخصوصاً أنّ الخبراء يفيدون بأنّ كورونا باقٍ معنا في 2021.

في عالمنا العربي، مع بعض الاستثناءات، تبقى مواجهة الكوارث، ومن بينها الجائحة، كالعادة، تتكئ على «الخطابة» و«مانشيتات» العضلات الوطنية، و«مواجهة المؤامرة»، لإبعاد تركيز العربي المقهور على استشراء فساد الأنظمة الصحّية، بتحويل المرض إلى «تابو»، في السياسة وفي بعض السلطة الرابعة المنحرفة لسنوات عن دورها.

كوارث ومآسي 2020 عربياً لم تقتصر على الوباء. فمن انفجار مرفأ بيروت، واستمرار اغتيال النشطاء في العراق، حتى انفجار مطار عدن، واتّساع دموية مواجهة ثورات الربيع العربي، تذكّر بعام عربي ثقيل، ليس أقل كارثيةٍ من سوابقه. فلسطينياً، تستمر مشاريع الاحتلال مع استمرار الانقسام، على الرغم من فداحة الأثمان المتزامنة وهرولة التطبيع. وفي سورية، تتواصل المأساة مع الحماية الدولية لنظام التطهير والتدمير، وبمهزلة قادمة لإعادة «انتخاب» بشار الأسد.

وحده الإنسان العربي، الذي يجمعه ما لا يجمع مواطني الاتحاد الأوروبي، ثقافة وانتماءً، يدرك أنّ الغرب لن يكون أقل انتهازيةً ونفاقاً في إعلاء المصالح على القيم، حتى لو تبدّل اسم ساكن البيت الأبيض أو سقط بنيامين نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة. وعلى الرغم من ذلك، لعل 2021 عام أمل للشارع العربي، منعاً أقلّه من انهيار أسس وجوده. فالمسألة لم تعد في السياسة فقط، بل في لقمة العيش ونظام جباية قَرْوسطي، ينهب آخر قروشه، وفي كرامة وحرية تشكلان أسس العدالة الاجتماعية.

من الصحيح أيضاً، كما في تجارب شعوب أخرى، أن الحرية والعدالة قد يؤخّرهما تحالف المستبدين مع قوى خارجية، لكن في نهاية المطاف شرارة واحدة قد تشعل التراكمات إلى تحوّلاتٍ نوعية، في ظرفٍ تاريخي لا مكان فيه لتنبؤات مشعوذي أواخر كل سنة.

الحكومة اليمنية تجتمع بعد المجزرة: اتهامات للحوثيين وإيران

في وقت كانت تداعيات الهجوم الدامي الذي استهدف مطار عدن أول من أمس الأربعاء، لا تزال تسيطر على المشهد في اليمن، وجهت الحكومة الجديدة الاتهامات للحوثيين وإيران بالوقوف خلفه

تجاوز عدد ضحايا الهجوم المئة (صالح العبيدي/فرانس برس)

عدن ـ **العربي الجديد**

بينما كان يأمل اليمنيون أن تباشر الحكومة المشكّلة حديثاً، مهامها فوراً لتحسين الأوضاع المعيشية والأمنية، خطف الهجوم الدامي الذي استهدف مطار العاصمة المؤقتة عدن لدى وصول الحكومة إليه أول من أمس الأربعاء، الاهتمام من أي ملف آخر، وبدلاً من أن تجتمع الحكومة لمناقشة هموم اليمنيين، تركز اجتماعها الأول على الهجوم الذي اتهمت الحوثيين وإيران بالوقوف خلفه. وأصاب الهجوم المروع الذي تعرض له المطار، ووصل عدد ضحاياه أمس إلى 26 قتيلاً وأكثر من مائة جريح، الشارع اليمني بنوع من الصدمة بعد تزايد الآمال بنجاح حكومة المحاصصة الجديدة في طي حقبة الصراعات السياسية التي تشهدها المحافظات الخاضعة للشرعية، والاستقرار النسبي الذي انعكس سريعاً على الجانب الاقتصادي. وكشف الهجوم الذي طاول المدرج والصالة الرئيسية للمطار قبل لحظات من نزول أعضاء الحكومة الجديدة من الطائرة الرئاسية، الأربعاء، عن ملامح مرحلة جديدة للصراع، الهدف منها خلط أوراق اتفاق الرياض مجدداً، والعودة إلى مربع الصفر.

وعقدت الحكومة اليمنية الجديدة، أمس الخميس، اجتماعها الأول منذ تشكيلها قبل أسبوعين. وقال مصدر حكومي لـ«العربي الجديد»، إن الاجتماع عقد بحضور 22 وزيراً من إجمالي 24، ومحافظ عدن، وذلك في المقر المؤقت للأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ووفقاً لوكالة «سبأ» الرسمية، «أرجأت الحكومة مناقشة برنامجها العام إلى الاجتماع المقبل، نظراً للحدث الاستثنائي المتمثل في الهجوم الإرهابي على مطار عدن». واعتبرت الحكومة، أنّ الهدف من الهجوم «هو محاولة عرقلة توحيد الصف الوطني وتنفيذ اتفاق الرياض، واستعادة الدولة». وجدد رئيس الحكومة، معين عبد الملك، الاتهامات للحوثيين بالوقوف وراء الهجوم، لافتاً إلى أنّ «المؤشرات الأولية للتحقيقات تشير إلى أنّ مليشيا الحوثي الانقلابية هي التي تقف وراء هذه العملية والتي تمت من خلال صواريخ موجهة». وأكد عبد الملك، أنّ «هناك معلومات استخباراتية وعسكرية عن وجود خبراء إيرانيين كانوا موجودين لتولي هذه الأعمال». وتابع أن «هذا الهجوم الإرهابي، رسالة واضحة من مليشيا الحوثي إلى الشعب اليمني والمجتمع الدولي بأنها مجرد أدوات لدى إيران وليست جادة في السلام». وشدد على ضرورة أن تتعدى إدانات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي «مجرد الاستنكار إلى الإشارة لمن ارتكب هذا الهجوم الإرهابي بوضوح ومن دون مواربة». ووجه رئيس الحكومة اليمنية، وزارتي الخارجية والمغتربين والشؤون القانونية وحقوق الإنسان، بالبدء في إعداد ملف متكامل عن الهجوم وتقديمه إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع الدولي.

وأكد عبد الملك، أن «هذه الحكومة لا سبيل أمامها إلا النجاح وستكون أكثر صلابة في المرحلة المقبلة حتى يستعيد اليمن عافيته، ولن نهاب التهديدات مهما بلغت خطورتها». وشدد على أنّ «الحكومة ستكون في حالة انعقاد دائم لمراقبة التطورات والعمل بكل الوسائل لتعزيز الأمن والاستقرار، ومراقبة الأوضاع الاقتصادية والإنسانية واتخاذ كل التدابير لتخفيف الأعباء عن المواطنين».

وعقدت لجنة التحقيق الحكومية بهجوم مطار عدن، والتي كان أمر الرئيس عبد ربه منصور هادي بتشكيلها، أول اجتماع لها بالعاصمة المؤقتة أمس الخميس. وأفادت وكالة «سبأ» في نسختها التابعة للشرعية، بأنّ وزير الداخلية إبراهيم حيدان، ترأس اجتماع لجنة التحقيق، التي تضم قادة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والسلطة المحلية لعدن، إضافة إلى ممثلين عن التحالف العربي. وناقش الاجتماع «ملابسات الجريمة وما توصلت إليه التحقيقات الأولية بشأن الهجوم». وشدد المجتمعون على «ضرورة تفعيل دور أقسام الشرطة وأجهزة التحريات، في عدن، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار بالمحافظة، ومحاربة التطرف والإرهاب».

وكانت أعلنت الحكومة اليمنية، ارتفاع عدد ضحايا تفجيرات مطار عدن، أمس الخميس، إلى 26 قتيلاً، إضافة إلى أكثر من 100 جريح. وفي ظلّ توجيه الاتهامات للحوثيين الذين، من جهتهم، رفضوها، شنت مقاتلات تابعة للتحالف العربي، فجر أمس الخميس، غارات على العاصمة اليمنية صنعاء، الواقعة تحت سيطرة الجماعة. وأفاد سكان محليون، بسماع دوي انفجارات في مناطق جنوبي صنعاء، جراء غارات لطيران التحالف. بدوره، قال موقع «أنصار الله» الإلكتروني، التابع للحوثيين، إن طيران «العدوان» شنّ 7 غارات على معسكر ريمة حميد جنوبي صنعاء، وغارة ثامنة على مطار صنعاء الدولي. ولم يذكر الموقع إن كانت الغارات قد أسفرت عن خسائر في صفوف الجماعة.

وبالنظر إلى أبعاد هجوم مطار عدن، يتضح أنّ العملية بمثابة جرس إنذار من أطراف ترى في تواجد الحكومة على الأرض تهديداً لها، كما تسعى إلى ضرب العلاقة بين التحالف السعودي والقوى السياسية الشريكة في الحكومة التي قطعت التزاماً بعدم الجنوح للعنف مجدداً.

وفيما أجمعت الأطراف كافة، وخصوصاً التحالف السعودي والحكومة الشرعية والأحزاب المؤيدة لها، على توجيه أصابع الاتهام لجماعة الحوثيين بالوقوف وراء الهجوم، كان لافتاً أنّ «المجلس الجنوبي الانتقالي» المدعوم إماراتياً، والمسؤول الأول عن أمن عدن، طالب، على لسان نائبه هاني بن بريك، بالتأني في توجيه التهمة إلى الحوثيين. ولم يستمر موقف الانتقالي طويلاً، إذ ظهر المجلس بعدها بساعات في بيان رسمي يتراجع فيه عن تصريحات نائبه، ويحمّل جماعة الحوثيين المسؤولية الكاملة، إلى جانب ما سماها «القوى المتضررة» من تنفيذ اتفاق الرياض، والتي لم يسمها.

وكان تجنب المتحدث العسكري للحوثيين التطرق لهجوم عدن سواء بالتبني أو نفي الاتهامات، لكن عضو الوفد المفاوض للجماعة، عبد الملك العجري، قال في تغريدة على «تويتر» الأربعاء، إنها ليست المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة، التي يتخذ فيها التحالف والشرعية من جماعته «غطاء لتصفية الحسابات البينية لحكومة الشركاء المتشاكسين»، حسب تعبيره. وفيما أشار العجري إلى أنّ عودة الحكومة «ستكون مناسبة لعودة التوتر والاغتيالات»، ذكر القيادي الحوثي أنّ «أياماً عصيبة تنتظر عدن وسيكون الغطاء جاهزاً، وما على الجميع إدراكه أنّ الرياض عبر تاريخها لا تصنع غير الخراب».

وبعد ساعات من توجيه الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة وزير الداخلية، طالب «المجلس الجنوبي الانتقالي» هو الآخر بتحقيق عاجل بمشاركة دولية. وكشفت العملية الإرهابية، عن اختراق أمني داخل المنظومة الأمنية لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، الذي يمسك بأمن عدن، والذي لجأ عقب الهجوم إلى تنفيذ حالة طوارئ أمنية قصوى داخل العاصمة المؤقتة، في مسعى منه للإمساك بأي خيوط قد تقود إلى منفذي الهجوم.

وقالت مصادر محلية وأمنية لـ«العربي الجديد»، إن وحدات أمنية وعسكرية انفصالية قطعت، ليل الأربعاء وفجر الخميس، الطرقات المؤدية إلى مديرية خور مكسر التي يقع في نطاقها مطار عدن، كما نفذت حملة مداهمة للبحث عن خلايا مشتبه بضلوعها في الهجوم.

إدانة استهداف عدن

دانت الولايات المتحدة، أمس الخميس، الهجوم الذي استهدف مطار عدن، الأربعاء، بالتزامن مع وصول طائرة تقل أعضاء الحكومة اليمنية الجديدة. وقالت وزارة الخارجية الأميركية في بيان: «ندين بقوة الهجمات التي حدثت في عدن وقتل خلالها مدنيون، وجرح آخرون». واعتبرت أن توقيت الهجمات «يظهر النوايا الخبيثة لمن يحاولون زعزعة استقرار البلاد»، مؤكدة على أن الهجمات «لن توقف أو تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم».

لبنان يستعدّ لمواصلة التفاوض مع إسرائيل

ينوي لبنان تزخيم ملف التفاوض غير المباشر مع إسرائيل على الحدود البحرية في الأيام المقبلة، وسط جمود في ملف تشكيل الحكومة

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

يستعدّ لبنان الرسمي لاستكمال المفاوضات التقنية غير المباشرة مع العدو الإسرائيلي لترسيم الحدود البحرية جنوباً، في مقرّ «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» (اليونيفيل) في الناقورة، وسط صعوبات مرتقبة. فلم تكن الجولة الأخيرة المنعقدة في 11 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي إيجابية، إثر اتساع رقعة الخلافات والهوّة في مواقف الطرفين على صعيد الخطوط ومساحات التفاوض. وقد وصلت إلى حدّ تلويح وزير الطاقة في حكومة الاحتلال، يوفال شتاينتس، بوصول المحادثات إلى طريق مسدود، مدّعياً بأن لبنان غيّر موقفه بشأن ترسيم الحدود البحرية. واقترح على بيروت إجراء مفاوضات مباشرة في قبرص أو أي دولة أوروبية. وكان من المقرر عقد جولة أخرى في 2 ديسمبر/كانون الأول الماضي، إلا أنه تمّ تأجيلها، واستُبدلت بلقاءٍ ثنائي، بين لبنان والوسيط الأميركي جون ديروشير، وآخر مماثل بين الجانبين الأميركي والإسرائيلي.

وفي سياق التحضيرات للجولة الجديدة، التي لم يُحدّد موعدها بعد، ترأس الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس الخميس، اجتماعاً ضمّ وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال شربل وهبه، ورئيس وفد المفاوضات غير المباشرة العميد الركن الطيار بسام ياسين وأعضاء الوفد، في قصر بعبدا الجمهوري. وأكد مصدر في قصر بعبدا لـ«العربي الجديد»، أن لا مانع لدى لبنان من استئناف المفاوضات مع العدو الإسرائيلي، وهو يتمسك بها لاستعادة حقوقه المغتصبة، ولكنه في المقابل لن يتخلى عن شبر واحد من حدوده، ونقاطه ومساحاته المعترف بها دولياً. وأبلغ عون في أكثر من مناسبة الوسيط الأميركي وقائد القوات الدولية العاملة في الجنوب الجنرال ستيفانو دل كول، بأنّ ترسيم الحدود يتم على أساس الخط الذي ينطلق براً من نقطة رأس الناقورة، استناداً إلى المبدأ العام المعروف بالخط الوسطي، من دون احتساب أي تأثير للجزر الساحلية الفلسطينية المحتلة.

ولمناسبة انتهاء عام 2020، دعا رئيس الجمهورية اللبنانيين إلى «مواجهة التحديات التي يستقبل بها لبنان السنة الجديدة، والعمل كي تحمل السنة الجديدة معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يجتازها لبنان، ولا سيما بعد جريمة التفجير في مرفأ بيروت»، معتبراً أنّ مثل هذه المعالجة تستوجب وجود حكومة فاعلة يؤمل ألا يتأخر تشكيلها أكثر مما حصل حتى الآن.

وفي الوقت الذي يتحدث فيه الرئيس اللبناني عن التحديات وخطورة الأوضاع الاقتصادية، هو الذي لوّح سابقاً بـ«جهنّم» إن لم تتشكل الحكومة، يستمر الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، الذي غادر إلى العاصمة الفرنسية باريس في زيارة «عائلية»، أشبه بتقليد سنوي خلال فترة الأعياد، مبتعداً عن المشهد الحكومي. وأكد الحريري في لقائه الـ14 مع عون في 23 ديسمبر الماضي، حرصه على تشكيل حكومة تعمل على وقف الانهيار في لبنان، منبهاً من خطورة إهدار الوقت والفرصة الفرنسية في ظلّ الأزمات التي تجتاح البلاد على مختلف الأصعدة. لكنه غادر القصر من دون أن يحدد موعد الجلسة الـ15.

في السياق، أكد مصدر مقرّب من الحريري لـ«العربي الجديد»، أنّ رئيس الوزراء المكلف لن يعتذر ولن يتخلى عن مهامه والدور الذي تعهّد القيام به، وهو في فرنسا في زيارة خاصة عائلية، ولكنها لم تخلُ من المواعيد والمباحثات مع شخصيات فرنسية رفيعة، كان الملف اللبناني الحكومي وسبل الخروج من الانهيار والنهوض الاقتصادي على مائدة اللقاءات.

وبينما يمضي المسؤولون اللبنانيون الأعياد بين لبنان والخارج، وكأن لا أزمة اقتصادية أو صحية ومعيشية في البلاد أو مجزرة حصلت في انفجار مرفأ بيروت 4 أغسطس/آب الماضي، يخشى المواطنون من أن يكون العام الحالي 2021 أسوأ من العام الماضي. وأبرز مخاوفهم يتمثل في الكوارث المرتقبة بدءاً من رفع الدعم عن عدد كبير من المواد والسلع الغذائية، وازدياد الحديث عن ارتفاع جديد لسعر صرف الدولار في السوق السوداء، بالتزامن مع اختتام موسم الأعياد الذي أنشط السوق اللبناني لجهة حضور المغتربين. كما يخشى اللبنانيون على مسار التحقيقات في انفجار المرفأ، المعلق هو الآخر بفعل الحجج والذرائع القضائية والحصانات والتدخلات السياسية والطائفية، في ظلّ الخشية من تفلّت المسؤولين السياسيين الكبار من العقاب، مروراً أيضاً بأحداث المنطقة والإقليم وانعكاساتها على الداخل اللبناني.

الحريري لن يعتذر ولن يتخلى عن مهامه بتشكيل الحكومة

شرق غرب

اشتية: المجتمع الدولي موحّد ضد الاستيطان

رأى رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية (الصورة)، مساء أول من أمس الأربعاء، أن «المجتمع الدولي موحّد ضد الاستيطان، لكنه لم يقم بخطوة جدية لمواجهة الاستيطان وحماية حل الدولتين، رغم أن هناك أرضية قانونية غنية لتجفيف الاستيطان عبر قرارات الأمم المتحدة والجامعة العربية، ونسعى إلى إنضاج هذه الإرادة». وأوضح، في حديثٍ له مع تلفزيون فلسطين الرسمي، أن «إسرائيل تتحمّل مسؤولية إرهاب المستوطنين على الطرقات واعتداءاتهم على المواطنين».

(العربي الجديد)

4400 أسير فلسطيني في معتقلات الاحتلال

رصدت مؤسسات حقوقية تعنى بشؤون الأسرى الفلسطينيين في تقرير لها نشرته، أمس الخميس، اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال عام 2020، نحو 4634 فلسطينياً، بينهم 543 طفلاً، و128 امرأة. كما وصل عدد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة إلى 1114 أمر اعتقال إداري. وبلغت أعلى نسبة اعتقالات في شهر يناير/كانون الثاني 2020، 496 حالة اعتقال. وبلغ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتى نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، نحو 4400 أسير.

(العربي الجديد)

سورية: 50 غارة إسرائيلية العام الماضي

أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، أنه نفّذ 50 غارة جوية ضد أهداف داخل سورية العام الماضي. وذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» أن آخر هجوم استهدف الأراضي السورية تم يوم الثلاثاء الماضي، وهو الهجوم الذي أسفر عن مقتل جندي سوري وجرح ثلاثة آخرين. وادّعى التقرير أن جيش الاحتلال أحبط عمليتي زرع عبوات ناسفة متطورة على طول الحدود مع سورية.

(العربي الجديد)

أردوغان يحذّر أرمينيا في ناغورنو كاراباخ

حذّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الخميس، أرمينيا من انتهاك وقف إطلاق النار في إقليم ناغورنو كاراباخ. وجاء ذلك في خطاب هاتفي إلى الجنود الأتراك، الموجودين بأذربيجان للمشاركة في مراقبة وقف إطلاق النار، ضمن المركز التركي ـ الروسي المشترك. ووجه أردوغان الخطاب إلى الجنود خلال مراسم عسكرية أقيمت في العاصمة الأذرية باكو، بمشاركة وزير الدفاع خلوصي أكار، وقادة الجيش، بجانب مسؤولي أذربيجان.

(الأناضول)

السودان يسيطر على المناطق الحدودية مع إثيوبيا

أعلن وزير الخارجية السوداني عمر قمر الدين، أمس الخميس، سيطرة جيش البلاد على كامل الأراضي الحدودية مع إثيوبيا. وأضاف، خلال مؤتمر صحافي في مقر وزارة الخارجية بالعاصمة الخرطوم، أنه «لم نتلق أي شيء رسمي من إثيوبيا حول عدم اعترافها بالحدود بين بلدينا». لكنه رأى أن «إثيوبيا تعترف بالحدود وهناك وثائق».

(الأناضول)

قضية

يستفيد تنظيم «داعش» من طبيعة البادية السورية من أجل التمدد وشن هجمات على قوات النظام والمليشيات الإيرانية، في حين أن هجماته في العراق تراجعت كثيراً، بعد تغيير القوات العراقية أسلوب محاربته

تنظيم «داعش» في 2020

نشاط في البادية السورية وتراجع في العراق

أمين العاصي
بغداد ـ محمد علي

إذا كان 2019 هو عام الإعلان عن القضاء على تنظيم «داعش» في سورية، بعد خسارته معقله الأخير شرقي سورية في بلدة الباغوز في ريف دير الزور، فإن العام 2020 شهد عودة نشاط التنظيم الإرهابي وخلاياه المتفرقة، موجّهاً ضربات للنظام السوري وحلفائه الروس والإيرانيين في عموم البادية السورية، التي تحولت إلى ميدان واسع يتحرك خلاله التنظيم. كما اعتمد «داعش» على خلايا له لتنفيذ عمليات أيضاً في منطقة شرقي نهر الفرات ضد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في ريف دير الزور الشرقي ومتعاونين معها، إضافة إلى عمليات في مناطق سيطرة المعارضة السورية.

وفيما اعتمد «داعش» على ما يُعرف بـ«الذئاب المنفردة» لتنفيذ عمليات في سورية، مع انتشاره على نحو 4000 كيلومتر مربع، مستغلاً انتشاره في مناطق غير مأهولة وطبيعة البادية، وتكيّفه مع المستجدات، مع استغلال التناقضات بين أطراف الصراع المختلفة، فإن الوضع على الجانب الآخر من الحدود، في الأراضي العراقية كان مختلفاً. وكانت القوات العراقية، بغطاء من طيران التحالف الدولي، نجحت في تتبع خلايا التنظيم وتفكيك الكثير منها والقضاء عليها، مع استخدام خطط جديدة في ملاحقتها، بعيداً عن الحملات العسكرية الكبرى، بالتوازي مع تعاون الأهالي للإبلاغ عن أي نشاط له. وعلى الرغم من ذلك، يبقى الخوف قائماً في العراق من استغلال التنظيم التطورات الأخيرة، والأزمة بين الحكومة والمليشيات الموالية لطهران، للعودة إلى الساحة.

نشاط في سورية

ونشر المرصد السوري لحقوق الإنسان، قبل أيام، إحصائية ترصد بالأرقام نشاط «داعش» في سورية خلال العام 2020، وتبيّن عدد قتلاه وقتلى قوات النظام وأطراف أخرى، خلال عمليات مباغتة نفذتها خلايا التنظيم، أو ما يُعرف بـ«الذئاب المنفردة» التابعة إلى «داعش». وبحسب المرصد، ينتشر التنظيم على نحو 4000 كيلومتر مربع في سورية، انطلاقاً من منطقة جبل أبو رجمين في شمال شرق تدمر وصولاً إلى بادية دير الزور وريفها الغربي، إضافة إلى بادية السخنة، وفي شمال الحدود الإدارية لمحافظة السويداء، غير أن غالبية عمليات التنظيم تركزت في المثلث الإداري لأرياف حلب حماة - الرقة.

ووفقاً لإحصائيات المرصد السوري، قتل «داعش» خلال العام 2020 نحو 780 عنصراً من قوات النظام والمليشيات الموالية لها، عبر كمائن وقصف واشتباكات ضمن البادية، ضمنهم 108 من المليشيات الموالية لإيران، من جنسيات غير سورية. بينما قُتل 507 من مسلحي التنظيم في العمليات ذاتها، وبالقصف الجوي من قبل طيران النظام والروس.

ويضاف إلى قتلى النظام، 37 عنصراً في قواته قتلوا أول من أمس الأربعاء في هجوم استهدف حافلة في محافظة دير الزور كانوا يستقلونها عائدين إلى منازلهم في مادونية، وفق ما أفاد المرصد السوري، ناسباً الهجوم إلى تنظيم «داعش»، فيما أوردت وكالة أنباء النظام «سانا» أن حافلة تعرضت «لهجوم إرهابي» في دير الزور، ما أسفر عن مقتل «25 مواطناً» وإصابة 13 آخرين. وأشارت الوكالة إلى أن «خلايا إرهابية» من بقايا تنظيم «داعش» تنتشر في المنطقة.

وأحصى المرصد، خلال 2020، أكثر من 480 عملية لخلايا «داعش» ضمن مناطق «قسد»، في دير الزور والحسكة والرقة ومنطقة منبج في ريف حلب غربي نهر الفرات. وتوزعت تلك العمليات بين تفجيرات وكمائن وهجمات، وتسببت بمقتل 208 أشخاص، هم 86 مدنياً، بينهم 10 أطفال و6 نساء، و122 من عناصر «قسد». وشهد العام 2020 نشاطاً للتنظيم في مناطق سيطرة فصائل المعارضة السورية، إذ أعلن مسؤوليته عن اغتيال مسؤول المكاتب العقارية في مدينة الباب شمال شرق حلب في 26 حزيران/يونيو الماضي.

وكان التنظيم قد سيطر خلال عامي 2014 و2015 على نحو نصف مساحة سورية، إذ سيطر على قسم كبير من ريفي حلب الشمالي والشرقي، وكل محافظة الرقة، وجُل محافظة دير الزور، وأكثر من نصف مساحة محافظة الحسكة. كما سيطر على أغلب البادية التي تعادل نحو نصف مساحة سورية، وتتبع إدارياً لمحافظات عدة، منها الرقة ودير الزور وحلب وحماة وحمص وريف دمشق والسويداء. ووصل نفوذ التنظيم إلى داخل العاصمة دمشق، إضافة إلى قسم من ريف درعا الغربي في أقصى الجنوب السوري. وعقب سقوط دراماتيكي، بدأ التنظيم، في العام 2017، بالتراجع، حيث خسر مساحات كبيرة من مناطق سيطرته، وصولاً إلى مطلع عام 2019، حين خسر معقله الأخير في شرقي سورية، وهو بلدة الباغوز في ريف دير الزور، ليعلن التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، القضاء على التنظيم في شرقي الفرات، قبل أن يعاود «داعش» نشاطه عام 2020، على الرغم من عمليات عدة قامت به «قسد» لاجتثاث خلاياه النائمة. وفي منتصف العام الحالي، وجّه التنظيم ضربة للجانب الروسي، إذ لقي الجنرال الروسي فياتشيسلاف جلادكيخ مصرعه في ريف دير الزور، بانفجار عبوة ناسفة بدائية الصنع، أثناء مرور موكبه في منطقة تبعد عن مدينة دير الزور نحو 15 كيلومتراً. وأعلن «داعش» مسؤوليته عن قتل الجنرال الروسي، مشيراً، في بيان إعلامي، إلى أن دوريّة للجيش الروسي وقعت في حقل الغام زرعه مسلحوه شرق مدينة السخنة في بادية حمص، ما أسفر عن مقتل ضابط برتبة لواء وإصابة آخرين.

وعقب هذه العملية دفع الروس بعدة مليشيات محلية تابعة لهم، أبرزها «لواء القدس»، لشن عملية حملت اسم «الصحراء البيضاء» لتمشيط البادية السورية.

وكانت خلايا تتبع لـ«داعش» قد قطعت، في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الحالي، طريق الرقة - حمص بالقرب من منطقة أثريا، وقتلت عدداً من سائقي عربات نقل ثقيلة تابعة لمليشيا القاطرجي، التي تتولى نقل الحبوب والمحروقات من مناطق «قسد» في شرقي نهر الفرات إلى مناطق النظام. وبعد هذه العملية حاولت قوات النظام القيام بعملية عسكرية ضد التنظيم في عمق البادية، لتأمين الطرق التي تعبر عليها القوافل التجارية، التي تنقل الحبوب والمحروقات إلى مناطقه. ولا توجد معلومات مؤكدة عن عدد مسلحي التنظيم في البادية السورية، ولكن مصادر محلية تشير إلى أن العدد ربما يصل إلى عدة آلاف، أغلبهم مقاتلون أجانب هربوا من عدة مناطق سورية وعراقية مع تضييق الخناق عليهم خلال عامي 2017 و2018.

أسباب العودة

ورأى الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية عرابي عبد الحي عرابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عودة تمدد تنظيم «داعش» في الجغرافية السورية، منها تمركز التنظيم في مناطق غير مأهولة، وتكيّفه مع طبيعة البادية السورية وقدرته على التأقلم مع المستجدات. وقال «يستثمر التنظيم الهوامش التي تنتج عن الحوادث الكبيرة. إذ استفاد من ظهور فيروس كورونا لتكثيف عملياته في سورية والعراق. وعندما اغتيل قاسم سليماني مطلع العام 2020 استفاد من التغييرات التي جرت على تمركز المليشيات الإيرانية في ريف دير الزور الشرقي في أقصى الشرق السوري، ونفذ عدة عمليات ضدها في المناطق الجديدة التي تمركزت بها».

نجاح عراقي

على عكس النشاط المتزايد لخلايا «داعش» على الجانب السوري، حققت القوات العراقية المشتركة، وبغطاء واسع من طيران التحالف الدولي، نجاحاً واضحاً في تتبع خلايا التنظيم وتفكيكها، وتشتيت جهودها في إعادة ترتيب ما يعرف بـ«التواصل الخيطي» بين الخلايا المتناثرة شمال وغربي البلاد، من خلال تأمين التواصل بين قيادات التنظيم الجديدة من جهة، وبين أمراء أو مسؤولي الخلايا الإرهابية من جهة أخرى، بشكل غير مباشر لتسلم التعليمات وتنسيق الهجمات. وكان هذا الأمر معمولاً به من قبل التنظيم بين 2012 وحتى منتصف 2014 قبل اجتياحه البلاد، قادماً من الأراضي السورية، وسيطرته على أكثر من 40 في المائة من مساحة العراق.

ويتحدث مسؤولون عراقيون في بغداد عن نجاح كبير لقوات الجيش وجهاز مكافحة الإرهاب، خلال الربع الأخير من العام 2020، في تفكيك 8 خلايا كبيرة لـ«داعش»، وقتل عدد من قيادات وعناصر التنظيم، خلال مواجهات مسلحة، أو كمائن وهجمات، نُفذت أغلبها في الجزء الشمالي والشمالي الغربي من العراق، في إشارة إلى بادية حديث مع «العربي الجديد»، أن هناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عودة تمدد تنظيم «داعش» في الجغرافية السورية، منها تمركز التنظيم في مناطق غير مأهولة، وتكيّفه مع طبيعة البادية السورية وقدرته على التأقلم مع المستجدات. وقال «يستثمر التنظيم الهوامش التي تنتج عن الحوادث الكبيرة. إذ استفاد من ظهور فيروس كورونا لتكثيف عملياته في سورية والعراق. وعندما اغتيل قاسم سليماني مطلع العام 2020 استفاد من التغييرات التي جرت على تمركز المليشيات الإيرانية في ريف دير الزور الشرقي في أقصى الشرق السوري، ونفذ عدة عمليات ضدها في المناطق الجديدة التي تمركزت بها».

نجاح عراقي

على عكس النشاط المتزايد لخلايا «داعش» على الجانب السوري، حققت القوات العراقية المشتركة، وبغطاء واسع من طيران التحالف الدولي، نجاحاً واضحاً في تتبع خلايا التنظيم وتفكيكها، وتشتيت جهودها في إعادة ترتيب ما يعرف بـ«التواصل الخيطي» بين الخلايا المتناثرة شمال وغربي البلاد، من خلال تأمين التواصل بين قيادات التنظيم الجديدة من جهة، وبين أمراء أو مسؤولي الخلايا الإرهابية من جهة أخرى، بشكل غير مباشر لتسلم التعليمات وتنسيق الهجمات. وكان هذا الأمر معمولاً به من قبل التنظيم بين 2012 وحتى منتصف 2014 قبل اجتياحه البلاد، قادماً من الأراضي السورية، وسيطرته على أكثر من 40 في المائة من مساحة العراق.

ويتحدث مسؤولون عراقيون في بغداد عن نجاح كبير لقوات الجيش وجهاز مكافحة الإرهاب، خلال الربع الأخير من العام 2020، في تفكيك 8 خلايا كبيرة لـ«داعش»، وقتل عدد من قيادات وعناصر التنظيم، خلال مواجهات مسلحة، أو كمائن وهجمات، نُفذت أغلبها في الجزء الشمالي والشمالي الغربي من العراق، في إشارة إلى بادية

من معركة الباغوز ضد «داعش» في 2019 (فاضل سنا/فرانس برس)

تركيز عمليات «داعش» في مثلث أرياف حلب حماة الرقة

حققت القوات العراقية نجاحاً بتتبع خلايا التنظيم وتفكيكها

خطر الحدود

قال العقيد أحمد اللامي من قيادة قوات الفرقة الأولى في الجيش العراقي المنتشرة غربي الأنبار، لـ«العربي الجديد»، إنّ تنظيم داعش «يستغل المتناقضات الكثيرة في سورية بين قسد والروس والأميركيين والمليشيات الإيرانية، للعمل في مناطق شمال وشمال شرقي سورية، لهذا يبقى الخطر الأول والأخير هو الحدود». ولفت إلى أن «حكومة مصطفى الكاظمي زادت مخصصات تمويل مشاريع تأمين الحدود بخنادق وكاميرات وبناء مراصد وأبراج مراقبة».

ضعف النظام

أوضح الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية عرابي عبد الحي عرابي، لـ«العربي الجديد»، أن تنظيم «داعش» ركز عملياته في البادية السورية «لأنه وجد أن قوات النظام أضعف بكثير من قسد في منطقة شرق نهر الفرات والمدعومة من التحالف الدولي»، مضيفاً «لا يمتلك النظام القدرة على مواجهة تمدد داعش». وبيّن أن التنظيم «يعتمد سياسة التصعيد ثم الاختفاء، وقد رفع وتيرة العمل الأمني ووضع قيادات جديدة في البادية، وهذا كله أدى لتصاعد عملياته».

إضاءة

عام من الاستعصاء السوري

لم يكن العام الماضي عادياً في سورية، فعدا العمليات الميدانية، خصوصاً في الشمال، عمد النظام إلى إهدار الوقت بتفاصيل مملّة في ملف اللجنة الدستورية، في سياق إدارة الأزمة ببطء شديد، تمهيداً لإجراء انتخابات رئاسية في العام الحالي، تسمح ببقاء بشار الأسد 7 سنوات إضافية بالحكم

إدارة الأزمة بلا حلول عشية تحضير النظام لانتخابات رئاسية

لم يشذّ عام 2020 عمّا سبقه من أعوام لجهة جمود مسار العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، لإيجاد حلول للقضية السورية المستعصية عن أي حل منذ عام 2011. في العام الحالي استمرّ نظام بشار الأسد في العرقلة وشراء الوقت، مستنداً إلى دعم متواصل من الروس والإيرانيين، وفي ظل تراخٍ أميركي، رغم فرض واشنطن عقوبات على النظام وفق «قانون قيصر»، التي لم تدفع إلى تنازلات حقيقية من قبل الأسد. في المقابل، لم تتمكن المعارضة السورية من تجميع قواها، لتشكيل مرجعية واحدة، يُمكن أن تقف بوجه الضغوط الإقليمية التي دفعتها إلى الانخراط في مباحثات «اللجنة الدستورية»، والتي لم تخرج بنتائج يمكن البناء عليها. وقبل نهاية العام بأيام، حاول الائتلاف الوطني السوري، الذي يعتبر نفسه ممثل قوى الثورة والمعارضة، استنهاض موقف عربي داعم لحقوق الشعب السوري، وهو ما تجلى برسالة رئيس الائتلاف الوطني، نصر الحريري، إلى وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، تتضمن دعوة المملكة إلى التدخل في تطبيق الحل السياسي في سورية، والدفع بالجامعة العربية لاتخاذ مواقف فعالة لتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بالشأن السوري، وفي مقدمتها بيان جنيف والقرار 2254. وواجه الائتلاف خلال عام 2020 الكثير من التحديات التي كادت أن تعصف به، ولا سيما على خلفية قراره تشكيل هيئة تشرف على الانتخابات. وهو ما عُدّ تماهياً مع الضغوط الإقليمية والدولية للمشاركة في انتخابات رئاسية وبرلمانية تجمعه مع النظام السوري. وعلى الرغم من محاولة قيادة الائتلاف محاصرة تداعيات هذه «السقطة»، إلا أن الهوّة لا تزال موجودة بينه وبين الشارع المعارض.

وكان من المؤمل أن تحقق «اللجنة الدستورية» المنوط بها وضع دستور جديد للبلاد والمؤلفة من وفدي المعارضة السورية والنظام وممثلي المجتمع المدني، تقدماً كبيراً على هذا الصعيد، ولكن العام انقضى من دون تحقيق أي نتيجة تذكر. كذلك قلّل وزير خارجية النظام فيصل المقداد، من أهمية هذه اللجنة في الأيام الأخيرة من عام 2020، حين قال في العاصمة الروسية موسكو: «لن يكون هناك ربط بين عمل اللجنة الدستورية الحالية والانتخابات (الرئاسية) المقبلة، التي يجب إجراؤها بالضبط في الوقت المحدد بموجب الدستور الحالي». وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بدأت جولة رابعة من أعمال اللجنة الدستورية واستمرت أياماً عدة، ولكن من دون أي اختراق، بل ازدادت الهوّة بين الجانبين. كذلك بات يُنظر إلى هذه الأعمال على أنها عبث سياسي في ظل عدم وجود ضغط دولي فاعل لإجبار نظام الأسد على التفاوض.

والتأمت الجولة الثالثة من أعمال اللجنة أواخر أغسطس/ آب، ولم تتطرق الوفود الثلاثة فيها إلى مضامين دستورية، إذ أصرّ وفد النظام على مناقشة ما يسمّيه «الثوابت الوطنية»، في مسعى واضح لإغراق اللجنة في «التفاصيل» لشراء الوقت. ويهدف النظام للوصول إلى منتصف عام 2021 إلى إجراء انتخابات رئاسية يفوز بموجبها بشار الأسد بولاية جديدة مدتها 7 سنوات. وظهرت قبيل نهاية العام الماضي بوادر أزمة بين المعارضة السورية والمبعوث الدولي إلى سورية غير بيدرسن، الذي أثار حفيظة الشارع السوري المعارض واستنكاره باستخدامه مصطلح «العدالة التصالحية» بدل «العدالة الانتقالية» للتوصل إلى حلول. وهو ما فُسّر كمحاولة لمنح النظام «صك براءة» عن الجرائم التي اقترفها من عام 2011. في السياق، يقول عضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني السوري، عبد المجيد بركات، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن عام 2020 شهد استمرار «حالة الاستعصاء في العملية السياسية»، مشيراً إلى أن هناك «انكفاءً أميركياً على المستوى السياسي، على الرغم من فتح ساحات ضغط أخرى من خلال قانون قيصر». ويوضح أن التراجع الأوروبي «لا يزال مستمراً، مع بروز دور أكبر للفاعلين الإقليميين وبقاء روسيا كجهة متحكمة بالعملية السياسية»، مضيفاً: «المجتمع الدولي لم يمتلك إرادة لدفع العملية السياسية».

ولم تجد عقوبات فرضتها وزارة الخزانة الأميركية على شخصيات فاعلة في النظام السوري، وشركات وكيانات وجهات متعاونة معه وفق «قانون قيصر» الذي فُعّل منتصف العام الحالي، انعكاسات حتى نهاية عام 2020 في دفع هذا النظام للانصياع للإرادة الدولية لتسهيل مهام الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي للقضية السورية.

ويقول القيادي في هيئة التنسيق الوطنية، التي تمثل معارضة الداخل السوري، أحمد العساوي في حديث لـ«العربي الجديد»، إن المشهد في العام الماضي كان قاتماً، فلم تتمكن قوى الثورة والمعارضة من أن تصل إلى نقاط حل مع النظام الذي لا يريد أن يتقدم في السلال التفاوضية، ومن ثم لا يريد حلاً سياسياً.

من جهته، يشير الباحث السياسي في مركز «جسور» للدراسات، وائل علوان في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «كان من المتوقع استمرار النظام في سياسة تعطيل مهمة اللجنة الدستورية خلال عام 2020، لأنه يريد أن يصل إلى استحقاق الانتخابات الرئاسية منتصف عام 2021 من دون أن يكون قد تحقق أي إنجاز لجهة تعديل دستور عام 2012، أو كتابة دستور جديد». ويضيف: «منتج اللجنة الدستورية صفر، بل إنها لم تبدأ بعد مناقشة المضامين الدستورية». ويشير إلى أن «حالة العطالة استمرت في هيئة التفاوض التابعة للمعارضة السورية، ولم تكن هناك حلول توافقية ضمن صفوف المعارضة». وبلفت إلى أن الإدارة الأميركية «واصلت سياسة تشديد الحصار والمقاطعة الإقليمية والدولية لإرغام الأسد وداعميه، للرضوخ وتقديم تنازلات تريدها وأطلقت»، مضيفاً: «نظام الأسد مرهق نتيجة العقوبات ونتيجة ما يجري في لبنان وإيران، ومن ثم فإن اقتصاد النظام ينحو نحو الانهيار والعجز». على صعيد آخر، شهد عام 2020 بدء حوار برقي إلى مستوى المفاوضات بين أكبر كيانين سياسيين كرديين في سورية، وهما «المجلس الوطني الكردي»، وحزب «الاتحاد الديمقراطي» المهيمن على «الإدارة الذاتية» و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في الشمال الشرقي من سورية. وخاض الطرفان جولات حوار عدة، حققت تقدماً لجهة اعتماد اتفاقية دهوك الميرمة في أكتوبر/ تشرين الأول 2014، أرضية للمباحثات. وتنص الاتفاقية على تشكيل مرجعية سياسية كردية، تكون نسبة تمثيل الوحدة الوطنية الديمقراطي» (لاحقاً أحزاب الديمقراطي وتضمّ 25 حزباً) فيها 40 في المائة، و«المجلس الوطني الكردي» 40 في المائة، و20 في المائة للأحزاب والقوى غير المنخرطة في الجسمين السياسيين. ولكن هذا الحوار وصل إلى طريق مسدود أواخر العام الماضي، بسبب تلكؤ «الاتحاد الديمقراطي» في قبول إعلان فك ارتباطه مع حزب «العمال الكردستاني»، وهو من أهم شروط المجلس للتوصل إلى اتفاق.

كذلك رفض الائتلاف الوطني السوري خلال عام 2020 عدة دعوات من قبل قياديين في «مجلس سورية الديمقراطي» (مسد)، الجناح السياسي لـ«قسد»، للحوار بسبب عدم طرد هذه القوات لكوادر وقياديين من حزب «العمال» المصنف كمنظمة إرهابية من عدة دول من الأراضي السورية. في السياق، يشير عضو الهيئة الرئاسية لـ«المجلس الوطني الكردي»، المنسق العام في حركة «الإصلاح الكردي»، فيصل يوسف، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «الصراع الدولي في سورية استمر خلال 2020 من دون إيلاء اهتمام بتنفيذ القرارات الدولية ذات الشأن بالملف السوري». وعلى الصعيد السوري الكردي، يوضح يوسف أنه «جرت العديد من جولات التفاوض بين أحزاب الوحدة الوطنية الكردية والمجلس الوطني الكردي برعاية أميركية، ولكن من دون حدوث أي اختراقات للضغط باتجاه وحدة المعارضة وتنفيذ القرار 2254». ميدانياً، حاول النظام السوري خلال الربع الأول من العام الماضي، تعزيز موقفه السياسي من خلال السيطرة على جانب كبير من جيب المعارضة السورية في الشمال الغربي، وحقق تقدماً على الأرض في ريفي حلب وإدلب. ومنذ بدء الصراع، يعوّل النظام على حسم عسكري يدفع المعارضة إلى قبول «الحلول الوسط» وإسقاط مبدأ تغيير النظام.

وبعد التطورات العسكرية في الربع الأول من العام الماضي، التأم اجتماع للثلاثي الضامن لتفاهمات مسار أستانة (تركيا، روسيا، إيران) عبر دائرة تلفزيونية، في إبريل/ نيسان الماضي، وذلك بعد تأجيلها بسبب تفشي كورونا، واقتصرت على وزراء خارجية الثلاثي الضامن، مولود جاووش أوغلو ومحمد جواد ظريف وسيرغي لافروف. وعلى الرغم من أن هذا المسار كان وبالاً على المعارضة لجهة قضم المناطق التي تسيطر عليها، إلا أنه لم يعقد أي جولة مفاوضات خلال عام 2020، وجرت تفاهمات ثنائية بين موسكو وأنقرة حول محافظة إدلب وثقت في اتفاق «موسكو» في بدايات مارس/ آذار. وتوقفت مباحثات أستانة عند الجولة الـ 14، التي عقدت في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2019.

تقدّم النظام في إدلب وسط نزوح الأهالي (الأناضول)

الأسد سبب الأزمة الاقتصادية

رفض الممثل الأميركي الخاص للتواصل بشأن سورية جويل رايبورن (الصورة)، محاولة الفاء اللوم على العقوبات الأميركية في الأزمة الاقتصادية السورية. وأشار إلى أن اللوم يقع على «حرب الأسد الوحشية» ضد الشعب السوري. وجاء ذلك في تغريدة على حساب السفارة الأميركية في دمشق على «تويتر»، أمس الخميس، رداً على بيان لخبيرة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلينا دوهان الادعاء، دعت فيه إلى رفع العقوبات الأميركية عن النظام.

أمين...

الحدث

رسائل من عقيلة صالح إلى تركيا وانفتاح مصري على الغرب

تحولات ليبية متسارعة

على وقع الانفراجات التي تشهدها الساحة الليبية، كشفت مصادر لـ«العربي الجديد» أن رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح وجّه رسالة إلى تركيا باستعداده التعاون معها وعدم المساس باتفاقياتها مع حكومة الوفاق، بحال وافقت على توليه رئاسة المجلس الرئاسي. في المقابل، تستمرّ حالة الانفتاح المصري على الغرب الليبي عسكرياً

القاهرة ـ العربي الجديد

استمر الزخم الدبلوماسي في شرقي ليبيا وغربها في الآونة الأخيرة، مع بروز نشاط سياسي لأطراف إقليمية عدة. في السياق، كشفت مصادر ليبية لـ«العربي الجديد» تفاصيل اتصال رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح، المحسوب على معسكر الشرق، مع المسؤولين في تركيا خلال الأيام القليلة الماضية. وقالت المصادر، إن صالح أوفد عبد الباسط البدري إلى أنقرة، حيث التقى عدداً من المسؤولين الأتراك، حاملاً رسالة بشأن شكل وطبيعة المرحلة المقبلة، وإمكانية التوصل لاتفاق بين الطرفين ينهي الخلافات. وأضافت المصادر أن صالح أبدى من خلال الرسالة التي حملها البدري، استعداده للتعاون مع تركيا، وإنهاء الخصومة، في حال وافقت أنقرة على توليه رئاسة المجلس الرئاسي ضمن المساعي القائمة للتوصل لتسوية سياسية للأزمة.

وأوضحت المصادر، أن تلك الخطوة جاءت بتنسيق روسي، إذ يحظى صالح بدعم من موسكو، لافتة إلى أن صالح قدّم تعهدات بعدم المساس بالاتفاقيات التي وُقعتها أنقرة مع حكومة الوفاق، وفي مقدمتها الاتفاقية البحرية، والاتفاقية الأمنية، بخلاف استعداده لزيارة تركيا في أقرب وقت، في حال كان الرد التركي بالموافقة، أو الترحيب.

وأشارت المصادر إلى أن مبعوث عقيلة صالح لم يتلقَ رداً بشأن العرض المقدّم من رئيس برلمان طبرق، لافتة إلى أن المسؤولين الأتراك أبلغوه بأن الموافقة على لقائه كانت من أجل الاستماع فقط، إلى حين دراسة العرض ومدى جديته، موضحة أنه لا يوجد أنقرة من زعيم مليشيات شرق ليبيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي ترفض تركيا أي اتفاق يكون طرفاً فيه، وتشدد على ضرورة تغييبه بشكل كامل من مستقبل ليبيا، نظراً للجرائم التي ارتكبها، وكونه شخصاً غير مؤتمن على أي اتفاقات قد يتم التوصل لها.

وأوضحت المصادر أن «هناك توافقاً وتقارباً كبيرين مع تركيا في الوقت الراهن، بشأن تقريب وجهات النظر بين معسكر غرب ليبيا والمعتدلين في الشرق»، مضيفة أن «أنقرة ربما وافقت على استقبال مندوب عقيلة صالح، من أجل الرد على التحركات المصرية الأخيرة بالتقارب مع معسكر غرب ليبيا، والتي كان آخرها زيارة وفد رفيع المستوى بقيادة نائب رئيس جهاز المخابرات العامة»، من جهة أخرى، كشفت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد»، أن القاهرة وجهت دعوة لصالح للقاء المسؤولين في اللجنة المعنية بالشأن الليبي، ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، للتباحث بشأن المرحلة المقبلة، مشيرة إلى أن القاهرة لا تعارض خطوة تقارب صالح مع أنقرة. يأتي هذا في وقت قال فيه وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو إن بلاده ومصر تسعيان لتحديد خارطة طريق بشأن علاقاتهما الثنائية، مشيراً إلى أن التواصل الاستخباراتي بين البلدين مستمر لتعزيز العلاقات. وفي معرض إجابته عن أسئلة الصحافيين، الأربعاء، مع أنقرة. يأتي هذا في وقت قال فيه وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو

صالح تعهّد بعدم المساس باتفاقيات أنقرة مع حكومة الوفاق

الإمارات سعت لتطبيع جزئي مع شرق ليبيا عبر حفتر

ستصل مجموعة من القيادات الشرطية الليبية إلى القاهرة (فرانس برس)

وليامز: الانتخابات أولاً

اعلنت الممثلة الخاصة للامين العام للامم المتحدة في ليبيا بالانابة ستيفاني وليامز، ان العد العكسي للانتخابات بدا في 21 ديسمبر/كانون الاول الماضي مع جداول زمنية واضحة بحسب خارطة الطريق اعتمدت خلال اجتماعات تونس. واكدت في اجتماع ملتقى الحوار السياسي الليبي امس الاول الاربعاء، انها لا تزال تؤمن بان هذه العملية لن تمضي قدما ولن يتحقق لها النجاح، اذا كان النهج المتّبع في هذه المداولات مبنيا على حسابات الربح والخسارة.

تقرير

قضية ريجيني: مصر تراهن على سيناريو المؤامرة لحماية متهميها

بعد سنوات من المماطلة والتهرب من التعاون مع روما في ملف مقتل جوليو ريجيني، وجدت القاهرة أخيراً في سيناريو المؤامرة ملجأ لحماية المتهمين

القاهرة ـ العربي الجديد

لم تطرح مصر، علناً أو بشكل رسمي، طوال خمس سنوات من التحقيقات والمفاوضات والطلبات القضائية، سيناريو المؤامرة الذي حاولت ترويجه، أول من أمس الأربعاء، في بيان النيابة العامة بمناسبة إغلاق التحقيقات في قضية قتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني. بل كان أقصى ما نُشر في هذا السياق تصريحات بعيدة عن الطبيعة الرسمية من بعض الشخصيات الموالية للنظام الحاكم في وسائل الإعلام المحلية والبرلمان، أو من قبل ضباط الشرطة والمخابرات السابقين المؤتمرين بأمر الأجهزة، وكذلك نقيب الباعة الجوالين محمد عبد الله، في معرض تفاخره بأنه من أبلغ الأمن الوطني وساعده على تتبّع ريجيني أثناء دراسته في القاهرة قبل أشهر معدودة من اختطافه وتعذيبه وقتله.

واختارت السلطات المصرية في الظرف الحالي الصعب الذي قد يضعها محل مساءلة أوروبية ودولية، لا إيطالية فقط، أن تجعل من سيناريو المؤامرة هذا، مع بعده عن الواقع العملي ووجود قرائن وأدلة على استحالة تحققه، رأس الحربة في ردها القانوني الاستباقي على المخاطبات الإيطالية الرسمية المنتظرة لتسليم الضباط الأربعة في الأمن الوطني المشتبه بضلوعهم في تعقب واختطاف ريجيني، بعد أن تبدأ محاكمتهم الغيابية رسمياً.

وقالت مصادر قضائية مصرية متابعة للملف ريجيني منذ بدايته، لـ«العربي الجديد»، إنّ إغلاق القضية بنسب الفاعل إلى مجهول، لم يكن كافياً من وجهة النظر القانونية المحتاطة من التحركات القضائية الإيطالية المقبلة، بعد انتهاء فترة فحص قضاة تحريك الدعوى للقضية ضدّ الضباط الأربعة، نظراً لأن تحريك الدعوى سيقتضي تقديم طلبات تسليم للسفارة المصرية في روما أو وزارة العدل المصرية، مع فتح باب تقديم مذكرات للدفاع أو الرد من الأربعة خلال فترة عشرين يوماً انتهت أمس الخميس. وبالتالي، فإنّ اللجنة التنسيقية بين النيابة العامة ووزارة العدل والمخابرات العامة والأمن الوطني وهيئة قضايا الدولة ووزارة الخارجية، اتخذت قراراً بوجوب الإشارة إلى سابقة تحقيق النيابة المصرية في فرضية ضلوع المتهمين الأربعة في الواقعة وإعلان ذلك رسمياً على الصعيد المحلي للمرة الأولى، ليصبح إغلاق التحقيقات بمثابة خطوة حمائية للضباط من التحرك الإيطالي المتوقع. وأضافت المصادر أنّ مصاحبة هذه المسألة بالترويج لفرضية المؤامرة ونشر عبارات توحي بممارسة ريجيني دوراً تخريبياً أو تجسسياً أو تحريضياً لقلب نظام الحكم، هو أمر لا يُقصد به الدعاية المحلية فقط، بل أيضاً نشر مثل تلك الفرضيات في الإعلام والأوساط السياسية الإيطالية، بهدف زعزعة موقف بعض الدوائر التي لا تتخذ من مصر موقفاً مبدئياً في هذه القضية، ودعم الدوائر اليمينية التي تدفع منذ سنوات في اتجاه إقامة علاقات طبيعية مع مصر طالما استمر التعاون الاستراتيجي والعسكري والاقتصادي، وعدم تضخيم آثار مقتل ريجيني على العلاقة الثنائية بين البلدين. وفي السياق نفسه، قال مصدر دبلوماسي مصري لـ«العربي الجديد»، إنّ القاهرة لا تهدف من الترويج لسيناريو المؤامرة والإيحاء بممارسة ريجيني نشاطات غير دراسية إلى الدفاع القانوني، بل تهدف بالأساس إلى كسب الوقت بتفجير خلافات جديدة داخل الحكومة والبرلمان الإيطاليين والتشكيك في مصداقية التحقيقات التي أجرتها نيابة الجمهورية في روما، وأنّ يتكامل هذا المسار مع المسار الآخر النشط على صعيد التعاون الاقتصادي والعسكري، لإهدار فرصة الأحزاب واليسارية لاتخاذ قرارات صعبة بشأن مصر، كفرض عقوبات اقتصادية أو وقف صفقات التسليح.

تسعى مصر إلى التشكيك في مصداقية تحقيقات نيابة روما

تناقض الرواية التي تشيطن ريجيني مع تحقيقات مصرية أخرى

وأضاف المصدر أنّ الموقف المصري قائم على استغلال عدم قدرة نيابة روما على الربط المباشر بين الضباط الأربعة المشتبه بهم وحادث القتل والتخلص من الجثة، والتشكيك في منهج الاستقراء الذي اتّبعته روما في الربط بين ما حدث قبل قتل ريجيني وبين الحادث ذاته. ولم تستطع نيابة روما بسبب ضعف المعلومات وحجب شهادات عديدة طلبتها، إثبات العلاقة المباشرة بين المشتبه فيهم وجريمة القتل، على الرغم من وجود شهادات مختلفة لوجود ريجيني بعد يوم 25 يناير/كانون الثاني 2016 في أحد مقار الأمن الوطني، فضلاً عن شهادة الضابط الأفريقي الذي أبلغ بأنه سمع حديثاً من أحد المشتبه فيهم أثناء تدريب للضباط الأفارقة في كينيا عام 2017، اعترف فيه بتورطه في قتل ريجيني، أو «الشاب الإيطالي» كما وصفه. وتتماهى الرواية التي أشارت إليها النيابة المصرية، أول من أمس، مع معلومات مفبركة حاول جهازا الأمن الوطني والمخابرات العامة ترويجها في الأيام الأولى بعد مقتل ريجيني في وسائل الإعلام المحلية والعربية، ونُقلت على لسان مصادر مجهولة آنذاك، ولها شقان رئيسيان؛ أولهما أن ريجيني كانت له أنشطة غير مالوفة وتشكك في ولائه لجهاز استخباراتي أجنبي، أخذاً بعدة قرائن ضعيفة منها سفره إلى دول بعدها الأمن المصري «خطرة» مثل تركيا وإسرائيل، وحديثه مع مصادره عن الأوضاع السياسية بمصر في أعقاب ثورة 2011. أما الشق الثاني من الرواية، فهو أنّ هناك طرفاً ثالثاً يمكن اعتباره استخبارات معادية أو جماعات داخلية معارضة بادرت إلى اختطافه وقتله لإلصاق التهمة بالأمن المصري. وتتناقض الرواية التي تشيطن ريجيني وتحمّله مسؤولية ما حصل، مع نتيجة أخرى كانت زعمت النيابة المصرية سابقاً في بيانات رسمية عدة أنها توصلت لها من التحقيقات، وهي أنّ الأمن المصري فقد اهتمامه بريجيني بعدما تأكد من عدم انتمائه لأي جهاز استخباراتي وذلك قبل خطفه الأخير بأسابيع عدة.

ويحسب المصادر القضائية والدبلوماسية، فقد أغلقت إيطاليا المجال أمام محاولات النيابة المصرية بين عامي 2017 و2019 إبان التحقيقات المشتركة، لنسج خيوط سردية مفتعلة تؤدي إلى إحكام فرضيتي المؤامرة والجاسوسية. وكانت تمثلت تلك المحاولات في إلقاء الضوء على دخول ريجيني مصر بطريقة غير شرعية وإقامته بتأشيرة سياحية، وتواصله مع شخصيات أكاديمية بالداخل والخارج معروفة بمواقفها المعارضة للنظام المصري.

وتتعدد الاتهامات الموجهة للضباط الأربعة المشتبه بهم، وهي تشمل تشكيل مجموعة لخطف الأشخاص، والمشاركة في التعذيب، والمشاركة في إيقاع إصابات خطيرة بجسد ريجيني بواسطة السوائل الساخنة والأسلحة الحادة والضرب متعدد الصور، والتواطؤ على قتله. وكان تراجع الادعاء الإيطالي عن تحريك الدعوى ضدّ مشتبه به خامس هو أمين الشرطة محمود نجم، بسبب نقص في الأدلة حسبما قدر قضاة الاتهام. والضباط الأربعة هم اللواء طارق صابر، والعقيد أسر كمال، والعقيد هشام حلمي، والمقدم مجدي عبد العال شريف. وبحسب القانون الإيطالي يمكنهم جميعاً مخاطبة الادعاء العام لنفي الوقائع، كما يمكنهم المطالبة بالمثول أمام الادعاء للإدلاء بأقوالهم. وكان اللواء طارق صابر خلال الواقعة، مدير قطاع في جهاز الأمن الوطني، ويشغل منصب أكبر حالياً، وهو الذي أصدر تعليماته بمتابعة ريجيني بناءً على تقرير رفع إليه من أحد مساعديه عن أنشطته البحثية وتواصله مع نقيب الباعة الجائلين، بمناسبة بحثه عن النقابات المستقلة في مصر. أما الضابط الثاني، وهو العقيد أسر كمال، والذي كان يعمل رئيساً لمباحث المرافق في العاصمة، فتوجد دلائل على أنه هو الذي أشرف على رسم خطة تعقّب ريجيني في إطار التنسيق بين الأمن الوطني والأمن العام. أما المقدم مجدي شريف فهو الذي أبلغ عنه الضابط الأفريقي وتتجه التحقيقات الإيطالية إلى أنّ الضابط شريف شارك ثلاثة ضباط آخرين، غير الخمسة المشتبه بهم، أو خلفهم في إدارة ملف ريجيني، وأنهم جميعاً قاموا بتكوين شبكة من المخبرين حول الأخير والتي تضم، حسب السيناريو الإيطالي، كلا من زميلة ريجيني المقربة الباحثة نورا وهبي، وشريكه في السكن محمد السيد الصياد ونقيب الباعة الجائلين.

تشابه روما بوقوف اربعة ضباط وراء قتل ريجيني (فرانسيسكو مير تو/Getty)

البرلمان التونسي: ديمقراطية حيّة رغم الانقسامات

على الرغم مما شهده البرلمان التونسي في عامه الأول من انقسامات وإشكالات، إلا أنّ البعض يضع ذلك في إطار المسار الديمقراطي

تونس ـ آدم يوسف

يطوي البرلمان التونسي عامه الأول مع نهاية عام 2020، ليودع سنة تشريعية عصيبة مشحونة بالصراعات والصعوبات والخصومات، في مقابل حصيلة تشريعية يعتبرها برلمانيون مُرضية في سنة استثنائية تحت ضغط وباء كورونا. ويودع البرلمان العام 2020 بانعقاد الكتلة الديمقراطية (الكتلة الثانية بـ38 نائباً) في بهو مقر البرلمان وأمام قاعات الجلسات، والذي يتواصل منذ ثلاثة أسابيع، احتجاجاً على اعتداء نواب «ائتلاف الكرامة» على أحد أعضاء الكتلة، أنور بالشاهد، وللمطالبة برفع الحصانة عنهم.

وتصاعدت مع نهاية العام وتيرة الدعوات لرفع الحصانة عن النواب المشتبه في تورطهم في جرائم مختلفة، وخصوصاً بعد الإيقافات التي طاولت وزير البيئة مصطفى العروي ورئيس حزب «قلب تونس» نبيل القروي وآخرين، ليتجدد تبادل البرلمانيين التهم لبعضهم البعض بالفساد المالي والإرهاب، والمطالبات بالكشف عن قوائم المعنيين برفع الحصانة. وكان النائب في الكتلة الديمقراطية والقيادي بحزب «التيار الديمقراطي»، نبيل حجي، قد تقدم بطلب رسمي إلى رئيس مجلس الشعب، راشد الغنوشي، للحصول على المعلومات حول قائمة النواب الذين طلبت النيابة العمومية رفع الحصانة عنهم.

في مقابل ذلك، اعتبر الغنوشي، في تصريحات صحافية أخيراً، أنّ «أداء البرلمان الحالي أفضل من سابقه» وأنه «حقق خلال السنة التشريعية الأولى أرقاماً أفضل من المدة البرلمانية الماضية، وفق عدد الجلسات العامة وعدد القوانين المصادق عليها». وحول التشابك والخلافات بين النواب، قال الغنوشي إنها «نتيجة الاختلافات بين التيارات السياسية المكونة للمجلس»، مشيراً إلى أنّ «القانون الانتخابي تسبب في تشرذم تركيبة البرلمان وتشتتها». ولفت إلى أنّ «الخلافات اللفظية مردها إلى الديمقراطية الناشئة».

وسجل البرلمان الحالي انعقاد 3 جلسات عامة لمنح الثقة لحكومات الحبيب الجملي وإلياس الفخفاخ وهشام المشيشي، كما تم عقد 15 جلسة للحوار مع الحكومة، وتمت المصادقة على قرابة 50 قانوناً، فضلاً عن المصادقة مرتين على أزمة جائحة كورونا، إلى جانب التصويت على تفويض للحكومة لإصدار المراسيم مرة وحيدة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تشكيل لجنتي تحقيق؛ اهتمت الأولى بالتحقيق في حادثة عمدون في محافظة باجة بعد موت 26 شخصاً وإصابة 16 آخرين في حادث سير على طريق جبلية خطرة في ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، فيما شُكلت الثانية للتحقيق بتضارب المصالح وشبهات الفساد المتعلقة برئيس الحكومة السابق إلياس الفخفاخ. وبلغ عدد الجلسات العامة الرقابية نحو 20 جلسة، فضلاً عن توجيه نحو 80 سؤالاً شفاهياً للحكومة، في حين تجاوز عدد الأسئلة الكتابية الموجهة لها نحو 1250 سؤالاً. وفي مقارنة منشورة على موقع البرلمان، يتفوق المجلس الحالي على سابقه خلال الفترة المحددة من بدايته في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2019، إلى حدود نهاية شهر يوليو/تموز الماضي من حيث عدد الجلسات العامة بـ52 جلسة مقابل 43، فيما بلغ عدد ساعات المداولات 355 مقابل 203 للبرلمان السابق.

الغنوشي: الخلافات اللفظية مردها إلى الديمقراطية الناشئة

في السياق، اعتبر ممثل جمعية «مرصد» التابعة لمنظمة «البوصلة» المختصة في مراقبة أعمال مجلس النواب، يوسف عبيد، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «البرلمان الحالي شهد خلال السنة الأولى تحسناً طفيفاً، مقارنة بالفترة نفسها من عمر المجلس السابق، غير أنّ هذا الأداء يعتبر دون المأمول، فالبرلمان الحالي يعتريه ضعف الأداء على المستويين التشريعي والرقابي، فالتحسن المسجل كان عددياً وكمياً وليس نوعياً. فمثلاً تمّت المصادقة على 42 مبادرة تشريعية مقابل 27 فقط في الفترة الماضية، غير أنه من بين القوانين المصادق عليها قوانين ذات صبغة مالية، 36 منها تحتوي على فصل وحيد». ولفت إلى أنّ «أعمال المجلس شهدت تعطيلاً في مناسبات عدة واتسمت بالتشنج، كما غُرف للمرة الأولى في تاريخ البرلمان التونسي تنظيم جلسة لسحب الثقة من رئيسه».

ويرى مراقبون أنه تصعب المقارنة، حيث إن الحصيلة التشريعية للبرلمان السابق، باعتباره أول برلمان منتخب منذ المصادقة على الدستور، وقد انطلقت أعماله في ظروف استثنائية تضمّنت تركيز هياكله الجديدة بعد اعتماد نظام داخلي جديد استغرق منه وقتاً، بينما انطلق البرلمان الحالي بقوانين وأعراف جاهزة. في حين يسجّل لمجلس الشعب خلال المدة الحالية أنه واصل أعماله على الرغم من وباء كورونا والتدابير الاستثنائية. من جهته، اعتبر المحلل السياسي، عبد المنعم المؤدب، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «على الرغم من عثرات المجلس الحالي والصراعات التي طفت على أعماله، فإنه يعدّ مثيراً للحيرة وممارسة الديمقراطية، مقارنة بالجوار والمحيط الإقليمي، الذي يصعب أن تتشاهد فيه مساءلة لرئيس البرلمان ومحاولة لسحب الثقة منه». ورأى أنّ «التجاوزات التي سجلها البرلمان وبلغت حدّ العنف اللفظي، يمكن اعتبارها مؤشراً لفرط مناخ الحريات».

بريطانيا تودع أوروبا

تطبيق آخر بنود «بريكست»

خرجت بريطانيا، أمس الخميس، نهائياً من الاتحاد الأوروبي، بعد سنوات من المفاوضات المضنية، في المقابل، بدأت بعض الخلافات تبرز من اسكتلندا

بعد أكثر من 4 سنوات ونيّف من المفاوضات الشاقّة منذ استفتاء 23 يونيو/حزيران 2016 الذي صوّت فيه البريطانيون لصالح «بريكست»، خرجت بريطانيا نهائياً، أمس الخميس، من الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن خروجها بات رسمياً في 31 يناير/كانون الثاني 2020، إلا أن لندن اعتمدت مساراً انتقالياً، سمح لها بتخفيف تبعات الخروج.

لكن الخروج من الاتحاد الأوروبي بعد 48 عاماً من العضوية البريطانية، لا يعني صداماً حتمياً. وهو ما أوضحه رئيس الوزراء البريطاني، أحد أبرز داعمي «بريكست»، بوريس جونسون، مساء أول من أمس الأربعاء. واعتبر أن الأمر بمثابة «بداية جديدة لتاريخ بريطانيا وعلاقة جديدة مع الاتحاد الأوروبي بصفتنا أهم حلفائه»، وذلك إثر مصادقة البرلمان البريطاني السريعة على اتفاق التبادل التجاري الحر، آخر بنود المفاوضات المضنية، في اليوم نفسه الذي وقّعته فيه بروكسل ولندن. وجنّب الاتفاق انفصالاً غير منظّم لبريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، مع ما يمكن أن يحمله من تداعيات مدمّرة على الاقتصاد، إلا أن حرية التنقل التي كانت تسمح للسلع والأفراد بالتحرك من دون عوائق، ستنتهي. وبات على المصدرين والمستوردين ملء استمارات جمركية ما قد يؤخر مرور البضائع عند الحدود بسبب عمليات التدقيق. وستخسر الشركات العاملة في مجال الخدمات المالية وهو قطاع رئيسي في لندن، حقها في عرض خدماتها بشكل تلقائي في الاتحاد الأوروبي، وعليها أن تفتح مكاتب في الدول الأعضاء لتتمكن من العمل فيها. كما ستُستثنى الجامعات البريطانية من برنامج «إيراسموس» لتبادل الطلاب.

ويوفر الاتفاق لبريطانيا إمكان الوصول إلى السوق الأوروبية الشاسعة التي تضم 450 مليون مستهلك، من دون رسوم جمركية أو نظام حصص. لكن الاتحاد الأوروبي يحتفظ بحق فرض عقوبات والمطالبة بتعويضات، لتجنب أي منافسة غير عادلة في حال عدم احترام قواعده في مجال المساعدات الحكومية والبيئة وحق العمل والضرائب. وبشأن الصيد البحري الذي كان موضوعاً شائكاً في المفاوضات حتى اللحظة الأخيرة، ينص الاتفاق على مرحلة انتقالية حتى يونيو/حزيران 2026.

ووصف مؤيدو «بريكست» المرحلة الجديدة بأنها «فجر جديد لبريطانيا»، لكنه أضعف الروابط التي تجمع إنكلترا وويلز واسكتلندا وإيرلندا الشمالية في اقتصاد واحد حجمه ثلاثة تريليونات دولار.

وعلى الرغم من انتقاداته للاتفاق التجاري الذي اعتبره غير كاف أبدى رئيس حزب «العمال» المعارض كير ستارمر تفاؤله، معتبراً أن «سنواتنا الأفضل قادمة».

من جهته، أكد وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية كليمان بون، في حديثٍ لشبكة «أل سي أي» الفرنسية، أن «الاتحاد الأوروبي لم يعاقب بريطانيا باتفاق بريكست للتجارة بل كان يدافع عن مصالحه». وأضاف أن «بريطانيا عاقبت نفسها بالتصويت لصالح الخروج من الاتحاد». وقال إنه «بلد يغادر الاتحاد الأوروبي للمرة الأولى منذ أكثر 45 عاماً من العيش المشترك، لكن يجب التطلّع إلى المستقبل، على الرغم من هذا اليوم الحزين». وشكّل إبرام الاتفاق ومصادقة البرلمان البريطاني عليه انتصاراً لجونسون، الذي حقق فوزاً ساحقاً في انتخابات 12 ديسمبر/كانون الأول 2019، هو الأول من نوعه للمحافظين منذ أيام رئيسة الوزراء الراحلة مارغريت ثاتشر. ويأتي الخروج النهائي، في خضمّ معاناة بريطانيا مع فيروس كورونا، ومشارفة مستشفياتها على بلوغ قدرتها الاستيعابية القصوى مع استمرار ارتفاع الإصابات بالوباء.

تنوي اسكتلندا طرح استفتاء للاستقلال عن بريطانيا

ومن المتوقع أن تشهد بريطانيا، بدءاً من اليوم الجمعة، بعض الاضطرابات على حدودها. فزيادة الإجراءات البيروقراطية تعني زيادة الكلفة لمستوردي البضائع ومصدريها بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا. ويتوقع ميناء دوفر، انخفاض أحجام البضائع في الشهر الحالي، ويعتبر أن أكثر الفترات إثارة للقلق ستكون في النصف الثاني من الشهر الحالي عندما ترتفع أحجام البضائع من جديد. في مقابل ذلك، ازداد تأييد استقلال اسكتلندا بسبب «بريكست» وتفشي كورونا. الأمر الذي يهدد الاتحاد السياسي بين إنكلترا واسكتلندا الذي يبلغ عمره 300 عام. في السياق، ذكرت الزعيمة الاسكتلندية نيكولا ستيرجن، إنه يجب إجراء استفتاء على الاستقلال في أوائل الدورة البرلمانية التي تبدأ قريباً.

(فرانس برس، رويترز)

حقق جونسون انتصاراً مرحلياً في ظل تفشي كورونا (فرانس برس)

متابعة

«يوناميد» تنهي مهمتها في دارفور

أنهت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في إقليم دارفور (يوناميد) أمس الخميس، مهمتها التي امتدت لثلاثة عشر عاماً، ما يثير بعض المخاوف لدى السودانيين، خصوصاً بعد نشوب أحداث عنف قبلية أخيراً في دارفور. وقالت البعثة في بيان الأربعاء: «البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إقليم دارفور السوداني تنهي رسمياً عملياتها (أمس) الخميس، بينما تتولى الحكومة السودانية مسؤولية حماية المدنيين في المنطقة». وأكد وزير الخارجية السوداني المكلف، عمر قمر الدين، أنه ستُنشَر قوات شرطة في الإقليم. وقال قمر الدين للصحافيين أمس الخميس: «يجري نشر قوات شرطة في الإقليم لتأمين المواطنين على أن تكتمل عملية نشر القوات في مارس/ آذار المقبل». وأضاف الوزير المكلف: «تختتم بعثة اليوناميد مهمتها في دارفور بعد أن مكثت بيننا ثلاثة عشر عاماً أسهمت في تحقيق الأمن والاستقرار، صحيح أنه جابهت عملها بعض الصعوبات، لكن المحصلة النهائية جيدة». ونظم عدد من المواطنين الذين شردتهم الحرب من منازلهم، احتجاجات للمطالبة ببقاء بعثة يوناميد. وفي مخيم كلمه، أكبر مخيمات النازحين في الإقليم الواقع غربي البلاد وقرب مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور، قال محمد عبد الرحمن، وهو أحد الفارين من منازلهم جراء النزاع لوكالة «فرانس برس»: «على الأمم المتحدة أن تتراجع عن قرارها من أجل حماية أرواح النازحين ودمائهم». وتساءل مندهشاً: «لماذا لا تتراجع الأمم المتحدة عن هذا القرار ما دام الإنسان في دارفور مهدداً». فيما قال محمد حسن، أحد سكان مخيم كلمه: «حتى الآن ليس هناك سلام شامل في السودان، وحتى يتحقق ذلك، فنحن نعارض خروج يوناميد». وتظاهر سكان مخيم كلمه وهم يحملون لافتات كتب عليها: «نثق في حماية الأمم المتحدة للنازحين، ونرفض خروج يوناميد». وأكدت البعثة أنّ الانسحاب التدريجي الذي سيبدأ في يناير/ كانون الثاني الحالي سيكتمل خلال ستة أشهر.

واندلع نزاع دارفور عام 2003 وخلّف بحسب إحصاءات الأمم المتحدة 300 ألف قتيل، وأدى إلى انتشار النزاعات القبلية التي كان أحدثها الأسبوع الماضي، وأوقعت خمسة عشر قتيلاً. كذلك سبّب النزاع تشريد 2،5 مليون شخص من قراهم، وفقاً للمنظمة. وبدأ النزاع عندما حملت مجموعة تنتمي إلى أقليات أفريقية السلاح ضد حكومة الرئيس السوداني المعزول عمر البشير تحت دعاوى تهميش الإقليم سياسياً واقتصادياً. وأطلقت حكومة البشير مليشيات مسلحة عرفت باسم «الجنجويد»، وقد اتهمتها منظمات حقوقية عديدة بارتكاب «حملة تطهير عرقي» وبعمليات اغتصاب. وألحقت السلطات السودانية المئات من أعضاء المليشيات بقوات الدعم السريع شبه العسكرية والمتنفذة التي يقودها نائب رئيس مجلس السيادة، محمد حمدان دقلو، المعروف بـ«حميدتي».

وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وقّعت الحكومة الانتقالية اتفاق سلام تاريخياً مع مجموعات متمردة، بينها حركات كانت تقاتل في دارفور. لكن حركة تحرير السودان - جناح عبد الواحد نور، التي تحظى بدعم كبير في أوساط سكان المخيمات، لم توقّع هذا الاتفاق إلى الآن.

ولا يزال الإقليم يشهد اشتباكات بسبب التناحر على موارد المياه والأرض بين الرعاة البدو العرب والمزارعين المنتمين إلى المجموعات المهمشة. وعبّر عثمان أبو القاسم، أحد المقيمين في مخيم كلمه، عن مخاوفه من أن نهاية مهمة البعثة الأممية قد تخلق «مشكلة كبرى لسكان دارفور حيث تتركهم يواجهون خطر المزيد من العنف». لكن المتحدث باسم بعثة «يوناميد»، أشرف عيسى، قال لـ«فرانس برس»: «نتفهم مخاوف سكان دارفور، خصوصاً النازحين والفئات الضعيفة، لكن الأوضاع تحسنت بصورة كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية». وأضاف: «الآن مهمة تعزيز الأمن والاستقرار في دارفور تقع على عاتق الحكومة الانتقالية والسودانيين أنفسهم». ومن المقرر أن تحل محل «يوناميد» بعثة الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة الانتقالية السودانية (يونيتامس). ومن مهامها مساعدة الحكومة الانتقالية وبناء السلام وتعبئة الجهود لتوفير المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى من يحتاجها.

(فرانس برس)

يطالب سكان دارفور ببقاء «يوناميد» (فرانس برس)